أثر نهاية الحرب الباردة على سياسات إيران في مناطقها الحدودية

يحيى بوزيدي
أستاذ مساعد (أ)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس
طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 3
bou_yahia@hotmail.com

ملخص:

تبحث الدراسة في كيفية تفاعل الدول مع التغيرات التي تحدث في مناطقها الحدودية نتيجة التغيرات التي تطرأ على النظام الدولي أو النظام الإقليمي، وطبيعة سياساتها تجاهها بناء على مصالحها الممثلة في أمنها القومي أو نفوذها وتعزيز مكانتها من جهة، واستجابتها لمصالح القوى الدولية والإقليمية الأخرى التي تشاركها المصالح نفسها من جهة ثانية. وتمثل نهاية الحرب الباردة بما أنتجه من تحولات دولية أثرت بشكل مباشر على المناطق الحدودية الإيرانية مجالا جغرافيا مناسبة لدراسة هذه العلاقة.

تأسيسا على ذلك طرحت الاشكالية التالية: كيف كيف أثّرت نهاية الحرب الباردة على سياسات إيران في مناطقها الحدودية. وتم بحثها انطلاقا من الفرضية التالية: مخاطر الأمن القومي تفرض على الدولة انتهاج سياسات تدخلية في جوارها تتجاوز الأطر القانونية تبعا لحدود قوة الدولة المجاورة وأهميتها بالنسبة للقوى الدولية المنافسة. وباعتماد منهج التحليل الجيوسياسي؛ فإن أهم النتائج المتوصل إليها أن استجابة إيران للتحولات في مناطقها الحدودية كانت تتحدد بحجم تأثيرها على أمنها القومي حيث لم تتردد في مواجهة كل المخاطر التي تهدده، أما نفوذها فبقي مرهونا بقوة الدول المجاورة، ومدى وجود مصالح لقوى دولية فيها.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحدودية، الحرب الباردة، إيران، الاتحاد السوفياتي، حرب الخليج الثانية.

Abstract:

This research discusses & examines how countries interact with changes in their border areas as a result of changes in the international system or regional system, and the nature of their policies toward this borderlines, based on their interests, represented in its National security or its influence and promote its position on the one hand. And its response to the interests of other international and regional powers, that share with it the same interests on the other hand. The end of the Cold War, and its international transformations results, had a direct impact on the Iranian border regions, making it an appropriate geographical area, for studying this relationship

Keywords: border areas, Cold War, Iran, Soviet Union, The Second Gulf War.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

شكّل تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة حدثا عالميا، أسس لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية بانتقالها من القطبية الثنائية إلى الأحادية القطبية. وقد شملت ارتدادات هذا التحول كل دول العالم بأشكال مختلفة، باعتبارها أقاليم فرعية عن النظام الدولي. وكانت موجة التحول الديمقراطي والاصلاحات الهيكلية التي باشرتها الكثير من الدول نتيجة المظاهرات والحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي خاصة في الأنظمة الاشتراكية من أبرز مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتعتبر حرب الخليج الثانية (جانفي 1991) لحظة الإعلان عن "النظام الدولي الجديد"؛ حيث قادة الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضد العراق لتحرير الكويت التي احتلها صدام حسين قبل قرابة الستة أشهر.

كانت إيران من أكثر الدول التي تأثرت بهذه التحولات نظرا لمجاورتها للاتحاد السوفياتي والعراق الذين حصلت فيهما أهم أحداث المرحلة الجديدة، فتفكك الاتحاد السوفياتي وتأسيس دول جديدة غير من طبيعة حدودها الشمالية، وقبلها ترك انسحابه من أفغانستان فراغا سعت مختلف الفصائل الافغانية لملئه مما خلّف حربا أهلية. وحرب الخليج الثانية وما رافقها من تواجد عسكري في منطقة الخليج فرضا على إيران انتهاج سياسات متعددة استجابة لهذه التغيرات. تأسيسا على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف أثّرت نهاية الحرب الباردة على سياسات إيران في مناطقها الحدودية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية؟

- ما هي أبرز نتائج الحرب الباردة؟
- ماهي أهم التحولات التي حصلت في المناطق الحدودية الإيرانية؟
- ماهي الاستراتيجية الإيرانية تجاه هذه التحولات؟

كما تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

- **مخاطر الأمن القومي تفرض على الدولة انتهاج سياسات تدخلية في جوارها تتجاوز الأطر القانونية تبعا لحدود قوة الدولة المجاورة وأهميتها بالنسبة للقوى الدولية المنافسة.**

لاختبار الفرضية والإجابة عن الاشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدت الدراسة الخطة التالية:

المحور الأول: نتائج الحرب الباردة

المحور الثاني: التحولات السياسية في المناطق الحدودية الإيرانية

المحور الثالث: الاستراتيجية الإيرانية تجاه التحولات في مناطقها الحدودية

المحور الأول: نتائج الحرب الباردة

عرف مطلع تسعينيات القرن الماضي أحداثا سياسية كبيرة وهامة كانت لها دلالاتها على طبيعة التحولات في النسق الدولي أهمها نهاية الحرب الباردة والتي كان من مظاهرها ونتائجها:

1- تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور دول جديدة مع وصول "جورباتشوف" إلى السلطة في 1985 ورؤيته الجديدة التي تقتضي إصلاح النظام (البيروسترويكا) (المصارحة)، والجلاسنوست (إعادة البناء)، بالإضافة إلى تعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح، كما قام برفع يد الاتحاد السوفياتي عن الأنظمة الحليفة في شرقي أوروبا، مما ترتب عليه حدوث ثورات ضدها. لتتفق في 5 يناير 1991 دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفياتي على تصفية الكتلة الشرقية بحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكومينكون. وفي 21 ديسمبر 1991 اجتمعت الجمهوريات السوفياتية المتبقية في الاتحاد (بعد استقلال دول بحر البلطيق، وامتناع جورجيا عن الحضور) ووقعت اتفاقيات ثلاث بموجبها تم إلغاء الاتحاد السوفياتي وإنشاء رابطة الدول المستقلة، والاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة في إطار حدودها الإدارية الموروثة عن الاتحاد. وفي 25 ديسمبر استقال غورباتشوف معلنا زوال الاتحاد السوفياتي من الخريطة السياسية للعالم(محمد سيد سليم 2002، ص.ص. 641.642).

2- زوال حلف وارسو واستبداله ببنية جديدة مؤسسة على العلاقات المتوازنة بين دول الكتلة السوفياتية القديمة(إدمون جوف 1993، ص. 31). مقابل ذلك استمرت مؤسسات التحالف الغربي بل وازدادت تطورا، فقد تحولت الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن حلف الأطلسي توسع نحو القيام بأنشطة خارج النطاق الجغرافي للحلف. وتبنى عقيدة استراتيجية جديدة جعلته يكاد يكون راعي الأمن الدولي بدل الأمم المتحدة(سيد سليم 2002، ص. 643).

3- انهيار القطبية الثنائية والانتقال إلى القطبية الأحادية مع بروز القوة العسكرية والاقتصادية للولاية المتحدة التي بشّرت بأولويتها في القضايا الدولية إلى درجة غير مسبوقة حتى في العهد الروماني أو الإسكندر الكبير؛ حيث بدت الولايات المتحدة أنها قادرة على فرض إرادتها على كل الدول الأخرى حتى ضد اعتراضات قوية من حلفائها(كارين أمنغست 2013، ص. 95). ولم يعني ذلك مجرد الهيمنة الأمريكية وإنما هيمنة النظام الرأس مالي الغربي في إطار منظومة تظم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، تنظمها شبكة من التنظيمات كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وقمة الدول الصناعية السبع. وتمارس الولايات المتحدة دورا قياديا في إطار المنظومة الرأسمالية التي تمثل أحد أبعاد القطبية الأحادية(سيد سليم 2002، ص. 649).

4- حرب الخليج الثانية التي ساهمت بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت فرصة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه الرئيس "بوش" نظام دولي جديد(مصطفى بخوش 2002، ص. 164). والتي انتهت بانتصار الولايات المتحدة وحلفائها وخروج العراق من الكويت، وبذلك دشنت تلك الأزمة عملية التحول في النسق العالمي نحو القطبية الأحادية.

5- ظهور دول جديدة على أنقاض تفكك الاتحاد السوفياتي ممثلة في الجمهوريات الخمسة عشر التي كانت تكونه، وقد بدأ ذلك باستقلال دول البلطيق وهي (استونيا، ليتوانيا، لتافيا)، ومجموعة الدول السلافية وهي: (روسيا، أوكرانيا، بيلاروس، مولدوفا،)، ثم مجموعة القوقاز وهي: (جورجيا، أذربيجان، أرمينيا)، ثم دول آسيا الوسطى وهي: (قازاخستان، أوزبكيستان، تركمانستان، طاجيكيستان، قرغيزيا).

المحور الثاني: التحولات السياسية في المناطق الحدودية الإيرانية

أفرزت نهاية الحرب الباردة واقعا جديدا في الجوار الإيراني؛ فعلى حدودها الشمالية تزايد عدد الدول من حولها نتيجة تفتت الاتحاد السوفياتي، ونشبت نزاعات بين هذه الدول الجديدة أو داخلها(وليد عبد الحي 2010، ص. 254). وقد طرح ذلك إشكاليتين:

1- **مخاطر انفصال الآذاريين:**

ولّد ظهور دولة أذربيجان التي تعبّر عن العرقية الآذارية التي ينتمي عدد كبيرا من سكان إيران إليها، هواجس لدى الأخيرة من بروز مطالب انفصالية جديدة تضاف إلى تلك التي تؤرقها في المناطق الحدودية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد كانت هناك توقعات أن تنظم جمهورية آذربيجان إلى جمهورية إيران الشيعية وزوال الحدود عند نهر أراكس نظرا لوجود أغلبيتهم في إيران (12 مليون) مقابل (8 ملايين في البلد الأول)، وعندما تقرّبت آذربيجان من تركيا انتعشت من جديد تخيلات توحيد الأتراك، كون الآذاريين أصولهم تركية وليست فارسية، أما في أذربيجان نفسها فقد برزت حركة قومية تحلم بآذربيجان الكبرى أي دولة تضم الإقليم الإيراني الشمالي(هايس هالم 2011، ص. 164).

2- **ترتيبات بحر قزوين:**

قبل تفكك الاتحاد السوفياتي لم يكن بحر قزوين في الواقع سوى بحيرة روسية مع جزء جنوبي صغير واقع ضمن المحيط الخارجي الإيراني. ومع قيام أذربيجان المستقلة وذات التوجه القومي الحاد، الذي عززه تدفق مستثمري النفط المتلهفين من الغرب، واستقلال كازاخستان وتركمانستان، لم تعد روسيا سوى واحد من خمسة أطراف تمتلك ثروات حوض قزوين، ولم يعد في وسعها بعد ذلك أن تفترض القدرة على التصرف في تلك الثروات بمفردها(لعي مضر الأمارة 2009، ص. 212). والدول المطلة على بحر قزوين غير قادرة على الوصول إلى اتفاق فيما بينها، وتكمن المشكلة القانونية في اختلاف تحديد كل دولة من دول الإقليم لهوية البحر، فهناك عدم اتفاق حول مدى تطبيق قانون البحار الدولي عليه، ذلك القانون الذي يشمل بين بنوده البحيرات الداخلية، فإذا ما طبق قانون البحار الدولي على قزوين يصبح لزاما أن تعين الحدود البحرية للدول الخمس المطلة عليه - بناء على مسافات متساوية من البحر وموارد قاعه - إلى قطاعات تعرف باسم القطاعات القومية. ويتمثل البديل القانوني في الاستغلال الجماعي للبحر وموارده في ما يعرف باسم منهج السيادة المشتركة. ومع غياب مثل هذا الاتفاق اتجهت كثير من هذه الدول إلى تخطي الاتفاق الجماعي والتوجه نحو الاتفاقات الثنائية رغبة في الإسراع باستغلال الثروة المعطلة تحت مياه البحر(نبيل جعفر عبد الرضا 2012، ص. 101).

كما واجهت إيران اندفاعا تركيا نحو تلك الدول؛ سياسي واقتصادي في آن واحد، وهو يحظى بدعم ومساندة الولايات المتحدة التي ترغب أن تقوم تركيا بملأ الفراغ في الجمهوريات الجديدة بدل روسيا وإيران، خاصة وأن هناك اتجاها متعاطفا عرقيا معها في كل من أذربيجان وتركمانستان، وتسعى تركيا لاستغلاله لصالحها في المنطقة(هاشم كاظم صبيخي 2006، ص. 210).

وعلى حدودها الشرقية خلّف خروج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان حربا أهلية بين القوى السياسية الأفغانية التي سعت كل منها للاستئثار بالحكم، والذي انتهى بوصول حركة طالبان للسطلة التي تحمل أيديولوجية معادية لها،

وفي الحدود الغربية سواء العراقية أو التركية كانت تأثيراتها لا تقل خطورة عن ما حصل من تطورات في الشمال نتيجة حرب الخليج الثانية وما أفرزته من تطورات بدورها، وتمثلت أهمها في هواجس انفصال الأكراد، فقد نجم عن الحرب واقع جديد في كردستان العراق لا سيما بعد أن شهدت المنطقة فراغا أمنيا وسياسيا بسبب انسحاب حكومة بغداد منها وإقامة ما يعرف بمنطقة (الملاذ الآمن) للكرد فيها(محمد صلاح محمود 2009، ص. 444). ومن ثمة الخشية من بروز كيان كردي قد يتطور إلى تأسيس دولة مستقلة تشمل الأكراد في الدول المجاورة خاصة في ظل الدعم الدولي لهم وتحديدا الأمريكي.

والخطر الثاني تمثل في تواجد القوات الأمريكية في الخليج عقاب حرب تحرير الكويت؛ حيث شرعت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجيتها الأمنية التي كانت قد بدأت في صياغتها على نحو ما في الفترة التي سبقت غزو العراق للكويت، ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتوفر لها البيئة الأمنية الإقليمية الملائمة لتنفيذها. وتمثل المرتكزين الأساسيين لهذه الاستراتيجية الجديدة في(محمد صفوت الزيات 2006):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- التدخل العسكري المباشر في المنطقة عبر مفهوم الوجود العسكري الأمامي سواء داخل المنطقة أو على هامش المنطقة بالصورة التي تكفل الحفاظ على قوة عسكرية مقنعة قادرة على مواجهة التهديدات الإقليمية، وتولي المسؤولية بالكلية عن تأمين المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، والتي تمحورت حول ضمان تدفق النفط وفق حيز سعري مقبول وما يرتبط به من أمن واستقرار الدول المنتجة له.

2- الاحتواء المزدوج لمصدري التهديد القائمين في المنطقة وهما العراق وإيران اللتان لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى أي منهما للعب دور الحارس لمصالحها في المنطقة كما كان الحال إبان استراتيجية توازن القوى. واعتمد البعد الدفاعي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مرحلة ما بعد تحرير الكويت على التدخل العسكري المباشر في المنطقة

المحور الثالث: الاستراتيجية الإيرانية تجاه التحولات في مناطقها الحدودية

تتمحور الاستراتيجية الإيرانية في مناطقها الحدودية على حماية أمنها القومي بدرجة أولى باعتباره أساس استمرارها خاصة في ظل وجود أقليات على حدودها لها امتدادات في الدول المجاورة والتخوف من تلقيها دعما من قوى أجنبية معادية لها، والهدف الثاني ضمان مصالحها في هذه المناطق ومنافسة القوى الإقليمية والدولية الأخرى، لتعزيز نفوذها، وتوظيفه للمساومة في قضايا تتعلق بأمنها القومي، وتتأثر هذه السياسات بطبيعة الدول المجاورة ومدى ضعفها وقوتها من جهة، وأهمية هذه المناطق بالنسبة لمنافسها من جهة أخرى.

تهدف إيران في منطقة بحر قزوين إلى منع احتمالات تفجر الصراع على النفوذ مع وروسيا أو تقليصها إلى الحد الأدنى. والمساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الأيديولوجية أو القومية، التي يمكن أن تمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية أو تتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران. وتعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة المعارضة النشطة من جانب روسيا أو من جانب أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات. وتحرص على عدم فتح جبهة للمواجهة مع الولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين(فهد مزبان خزار الخزار 2006، ص. 85).

حكمت هذه الأهداف العلاقة بين إيران ودول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي؛ رغبة منها في تأمين حدودها، وتحقيق مصالحها القومية(أمل حمادة 2008، ص. 331). فتلكأت أول الأمر في الاعتراف بجمهورية أذربيجان، وظلت العلاقات الأذرية الإيرانية متوترة منذ حدوث التغيير في جغرافية الاتحاد السوفيتي وبروز جمهوريات آسيا الوسطى ومن بينها جمهورية أذربيجان، وتجسدت ملفات التوتر في قضايا شائكة ومعقدة مثل ترسيم الحدود، والخلاف على الآذاريين المقيمين في إيران(خزار الخزار 2006، ص. 73). ووجدت نفسها مضطرة إلى التدخل في بعض الأحيان إلى جانب هذا الطرف أو ذاك مثلما حصل في الصراع الآذري الأرميني الذي وقفت فيه إيران إلى جانب الأرمن مخافة نشوء آذربيجان كبرى تجذب إليها القومية الآذارية في إيران، وتحسبا من العلاقات الآذربيجانية الأمريكية الوثيقة التي لا ترتاح إليها إيران(طلال عتريسي 2006، ص. 174). إذ دعمت أرمينيا في حربها ضد أذربيجان حول إقليم "ناجورنو كاراباخ" الذي انتهى باحتلال دولة أرمينيا المسيحية لحوالي (25%) من أراضي دولة أذربيجان، ومن المعروف أن إيران وقفت علنا مع أرمينيا ومدتها بالسلاح والعتاد ووفرت لها قدرا من الدعم المالي والاقتصادي تحت دعوى "المصالح الاستراتيجية العليا لإيران"(خزار الخزار 2006، ص. 73).

وابتعدت إيران عن صراع النفوذ مع روسيا حول الجمهوريات واستبداله بتعاون من أجل توسيع العلاقات الاقتصادية ومجالات النقل والاتصالات، وتعزيز النفوذ الإيراني بحيث لا يثير قلق روسيا وأنظمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكم في الجمهوريات (وليد خالد المبيض 2002، ص. 62). خاصة وأن تدفق النفط في منطقة بحر قزوين يجعل روسيا مستعدة في سبيل إبقاء الأراضي في الجنوب كافة غير بعيدة عن سيطرتها -لانتهاج مختلف الأساليب والوسائل، وخصوصا في ظل التوغل الأمريكي-الأوروبي في القوقاز وآسيا الوسطى، من خلال شركات الاستثمار النفطية(لمي مضر الأمارة، ص. 213). وقد أسهم قرب الدولة الروسية القوية، وامكانات توقيع اتفاقات تجارية، وعقد صفقات أسلحة مهمة في إضفاء قدر من البراغماتية الدائمة على سياسة إيران. فبدت الجمهورية الإسلامية بما يدعوا للاستغراب لا مبالية على الدوام بعذابات ونضالات مسلمي آسيا الوسطى، بالرغم من مهمتها المعلنة المتمثلة في تصدير الثورة. وتجلت براغماتية إيران بأوضح صورها خلال الأزمة الشيشانية؛ حيث اعتبرت المسألة شأنا داخليا روسيا، ولم تتخذ أي اجراءات عملية كدعم الثوار أو تشكيل جبهة إسلامية ضد سياسة موسكو، وتجاهلت مأساة الشيشانيين إلى حد كبير بالرغم من البعد الإسلامي لقضيتهم، بعد أن ارتأت أن مصالحها تكمن في عدم استثارة عداء الاتحاد الروسي(راي تقية 2010، ص.ص. 101.103).

ومن الناحية الاقتصادية تبنت إيران عملية تقوم على صفقات التبادل التي تتسلم بموجبها صادرات النفط الخام التي تأتي من آسيا الوسطى لتستهلكها في شمال إيران، وتقوم بتصدير كمية مماثلة من النفط الإيراني الخام من موانئ التصدير الإيرانية على الخليج نيابة عن دول آسيا الوسطى. وقد ثبت أن هذه العملية حققت نجاحا نسبيا بعد أن تم الاتفاق على صفقات تبادل مع الشركات العالمية في كازاخستان وتركمنستان(إيثار أنور محمد البياتي 2015، ص. 227).

الحدود العراقية:

أما بالنسبة لسياسة إيران بخصوص حدودها مع العراق، فقد كان من شروط عدم دخولها في حرب الخليج الثانية حماية الأمن القويم الإيراني، وحماية الأماكن المقدسة في العراق(أمل حمادة، ص. 329). وبعدها تدخلت عسكريا بشكل مباشر تحت ذريعة مطاردة العناصر الكردية المسلحة التي تتخذ من منطقة كردستان العراق منطلقا لهجماتها العسكرية، مستغلة في ذلك حالة الفراغ الأمني والعسكري بعد انسحاب الحكومة المركزية في بغداد منها، وقيام حكومة الإقليم الكردية في أكتوبر 1992، فقد شهد العام نفسه قيام الطائرات العسكرية الإيرانية بقصف معسكرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منطقة حظر الطيران الجوي العراقي شمال خط العرض 36، وخلال عامي 1993-1994 قامت إيران من جديد بقصف جوي ومدفعي لقرى ومدن كردية في شمال العراق بحجة تواجد عناصر الحزب المذكور آنفا فيها، وهذا ما أكدته حكومة الإقليم في كردستان العراق حينها. وفي 1995 أقدمت القوات الإيرانية على التوغل في منطقة كردستان العراق لمسافة تصل إلى 90 كلم، وتكرر الأمر ذاته في جويلية 1996 وبقوة عسكرية قوامها 2000 جندي دخلت الأراضي العراقية لمسافة 50 كلم مستهدفة في ذلك معسكرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منطقة "كويسنجق" الكردية، وكل تلك الخروقات الأمنية الحدودية من الجانب الإيراني جاءت كرد فعل على تصاعد حدة العمليات العسكرية التي قام بها الحزب من جانبه ضد إيران عبر الحدود مع العراق(محمد صلاح محمود، ص. 445).

الحدود الأفغانية:

عقب انسحاب الاتحاد السوفيتي تزايد الانغماس الإيراني في أفغانستان مع سقوط حكومة نجيب الله عام 1992، وكانت الحرب مع العراق قد انتهت عام 1988 مما سمح لإيران الأكثر استقرار حينها بأن تنفق من الموارد ما يكفي لنشر نفوذها في أفغانستان. فبدأت جماعات المجاهدين العديدة المدعومة من طهران في قتال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعضها البعض، خلال الفترة من 1992 وحتى 1996، من أجل السيطرة على أفغانستان، وبخاصة العاصمة كابول. فلم تقم إيران فقط بدعم حكومة برهان الدين رباني في كابول بل كانت في الوقت نفسه تقدم العون لحزب الوحدة الذي كان ينغمس أحيانا في الكفاح المسلح ضد الحكومة المركزية، وهو ما يدل على النهج الإيراني تجاه أفغانستان. وبعد انتصار حركة طالبان في عام 1996 دعمت إيران ما صار يعرف باسم تحالف الشمال وهي حركة أفغانية معارضة تتألف من ميليشيات تلتف حول زعامة رجال أقوياء من الطاجيك والأوزبك والهزارة من شمال أفغانستان(علي رضا نادر 2014، ص. 08).

الحدود التركية:

اندفعت تركيا وإيران بشكل كبير نحو عقد سلسلة من الاتفاقيات الأمنية في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 لمواجهة الخطر المشترك الذي يتهدد مصالحهما والمتمثل بوجود حركة تمرد كردية وجماعات معارضة أخرى مسلحة. وتوفير الحماية اللازمة للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإيران، حيث يضمن التعاون الأمني عملية تأمين مرور نقل النفط والغاز الإيرانيين عبر الأراضي التركية إلى أسواق أوروبا والعالم، ويحول دون تعرضهما لمخاطر التهديد من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني الذي ينشط داخل المناطق التي تشهد مرور مصادر الطاقة هذه، يضاف إلى ذلك ضمان الحيلولة دون تعرض مرور أنابيب النفط والغاز القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى من قبل ذات العناصر الكردية المناوئة(صلاح محمود، الاتفاقيات2011، ص. 202).

عقد أول اتفاق في أيلول 1992، إلا أنه لم يكتب له النجاح بسبب تبادل الاتهامات بين الطرفين، فطهران اتهمت أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق، في حين وجهت تركيا اتهاماتها لطهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني، وحزب الله التركي استنادا إلى معلومات أوردتها المخابرات التركية. إلا أن حاجة البلدين لتأمين حدودهما المشتركة دفعهما إلى تفعيل حالة التعاون الأمني من جديد، ففي 30 تشرين الثاني 1993 تم توقيع الاتفاق الأمني الأول في العاصمة التركية، يقضي بعدم سماح إيران وتركيا لأي منظمة إرهابية بالعمل فوق أراضيها، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق الأمني في ختام انعقاد سبعة اجتماعات أمنية بين الوفدين التركي والإيراني(صلاح محمود، إشكالية، ص. 444).

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

1- تباينت سياسات إيران تجاه التحولات في كل منطقة، ففي الحدود الشمالية ونظرا لوجود روسيا كقوة دولية كبيرة، وتوتر علاقات طهران مع واشنطن والتهديدات التي كانت تواجهها من طرفها، وحاجتها المستمرة لحليف دولي كبير يجنبها المواجهة مع الولايات المتحدة، إضافة إلى مخاطر الانفصال، راعت المصالح الروسية وتجنبت كل ما قد يوتر العلاقة معها لضمان تلك المصالح.

2- كلما كانت الدولة ضعيفة زاد التدخل الإيراني خارج الأطر الرسمية، ففي الحالة التركية تم ابرام أكثر من اتفاقية بين الحكومتين تراعى فيها مصالحهما، وفي حالة اخلال أحدهما أو كلاهما ببنود الاتفاق يتم ابرام اتفاق جديد. أما في حالة العراق وأفغانستان فنظرا لضعف الدولتين نتيجة الحرب بادرت إيران لاتخاذ خطوات منفردة دون الاتفاق مع حكومتي البلدين أو حتى أخذ موافقتهما.

3- كلما استشعرت إيران تهديدا لأمنها القومي كانت تتدخل في جوارها الجغرافي باستعمال القوة، كما حصل في الحالة الكردية العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- وظفت إيران التقاطعات الديمغرافية مع جوارها كما في حالة شيعة أفغانستان وشيعة العراق، خاصة وأن العلاقات كانت متوترة بينهم وبين الحكومة الوطنية في العراق والنزاع على السلطة مع الفصائل الأخرى في أفغانستان.

5- وجود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في العالم بجانب الأكراد في العراق لم يمنع إيران من التدخل العسكري في تلك المنطقة والتوغل لمسافة وصلت إلى 90 كلم لضرب الأحزاب الكردية التي كانت تهدد أمنها القومي.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- إدمون جوف، (1993). علاقات دولية. (ترجمة منصور القاضي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

2- أمل حمادة، (2008). الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

3- راي تقية، (2010). إيران الخفية. (ترجمة أيهم الصباغ)، الرياض: مكتبة العبيكان.

4- طلال عتريسي، (2006). الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية. بيروت: دار الساقي.

5- كارين أمنغست وإيفان م.أريغوين، (2013). مبادئ العلاقات الدولية، (ترجمة حسام الدين خضور). دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

6- لعي مضر الأمارة، (2009). الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73).

7- محمد سيد سليم، (2002). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

8- هايس هالم، (2011). الشيعة، (ترجمة محمود كبيبو). بغداد: الوراق للطباعة والنشر والتوزيع.

9- وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، (2002). خيارات إيران المعاصرة: تغريب .. أسلمة .. ديمقراطية. دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.

10- وليد عبد الحي، (2010). إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف.

المقالات:

11- إيثار أنور محمد البياتي، (2015). الدوائر الثلاث المباشرة للمجال الحيوي الإيراني، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد13، العدد03.

12- علي رضا نادر وآخرون، (2014). النفوذ الإيراني في أفغانستان: الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة، مؤسسة راند.

13- فهد مزبان خزار الخزار، (2006)، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين: رؤية تحليلية لفرص السياسات الخارجية ومعرقلاتها، مجلة دراسات الإيرانية، العدد (3-5).

14- محمد صفوت الزيات، (2006). الولايات المتحدة وأمن الخليج..طموح المصالح وحدود القوة، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد16.

15- محمد صلاح محمود، (2009). إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، العدد(16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16- محمد صلاح محمود،(2011). الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين إيران وتركيا (دراسة في الأسباب والنتائج)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8، المجلد (23).
17- مصطفى بخوش، (2002). مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد3.
18- نبيل جعفر عبد الرضا،(2012). الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات إيرانية، العدد15.
19- هاشم كاظم صبيخي، (2006). الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، العدد03، المجلد2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com